السيطرة على موارد المنطقة البترولية مجال تنافس الغرب والحافز الرئيسي للقوى الغربية الاستعمارية لانشاء وصيانة سيطرتها السياسية والاقتصادية على المنطقة .

وكانت الحكومة البريطانية اول من تحرك وحصل على اول امتياز نفطي في الشرق الاوسط ، في ايران . وقد شمل هذا الامتياز النفطي الاول ٥٠٠ الف ميل مربع من ايران ، معفى من الضرائب طوال مدة الاتفاق التي حددت بستين سنة . اما ثاني اهم امتياز نفطي في الشرق الاوسط فكان في العراق وقيام « دولة الاي بي سي » في سنة ١٩٢٩ والتي حققت سيطرتها على انحاء البلاد في اواخر الثلاثينات .

ومن ناحية اخرى كان اول امتياز نفطي في شبه الجزيرة العربية في اواسط العشرينات عندما منح الامير عبد العزيز ابن سعود امتيازا للنيوزيلندي الميجور هولمز الذي كان يعود ويبيع هذه الامتيازات للشركات النفطية الدولية . ومن السعودية الى البحرين حيث باع هولمز امتيازه لشركة « غالف اويل » التي عادت فباعت لشركة « ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا » ، التي حصلت على امتياز لمدة ٦٠ سنة في السعودية يغطي معظم الناحية الشرقية من البلاد. ومع نهاية الثلاثينات كانت الشركات العملاقة الامركية قد اصبحت لها حصة تبلغ ٤٢ بالمائة من الاحتياطي النفطي المعروف في الشرق الاوسط .

ومع بداية الحرب العالمية الثانية كان العالم النفطي قد اصبح ملك السبعة الكبار : جيرسي ستاندارد ، موبيل ، غالف ، ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا ـ سوكال ـ تكساكو ، انغلو ـ برسيان ورويال داتش ، شل . وقد اندمجت سوكال وتكساكو بواسطة كالتكس في السعودية في الشركة الاحتكارية « ارامكو » ـ شركة النفط العربية ـ الاميركية .

لقد كان الشرق الاوسط بما في ذلك ايران وشمال افريقيا مسرح عمليات عسكرية هامة في الحرب العالمية الثانية لاسباب استراتيجية عدة ، احداها الاحتياطي النفطي الهائل فيها ، خاصة في الخليج العربي . وقد شهدت فترة ما بعد الحرب ترسيخ المصالح النفطية البريطانية في العراق ، والاميركية في السعودية خاصة .

سنوات الارباح الخيالية :

والحديث عن كون السنوات ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٠ هي سنوات الارباح الخيالية يجب ان لا يفهم على اساس ان ما قبل ذلك لم تكن هذه الشركات السبع العملاقة تحقق ارباحا ضخمة . فالاحصاءات المالية عن السنوات ما بين ١٩١٣ و ١٩٤٧ تظهر بان مجمل فواتير العمليات النفطية في الشرق الاوسط وصلت الى اكثر من ٣،٧ بليون دولار ، وقد دفع منها بليون دولار كلفة الموجودات الثابتة والعمليات ، ووزع منها ٥١٠ ملايين دولار كمدفوعات للحكومات المحلية ، من عائدات وبدل ايجار وغيرها .

بحيث كان الدخل الصافي للشركات الاحتكارية ٢،٢ بليون دولار ، اعيد استثمار ٤٢٥ مليون دولار منها في المنطقة وثم نقل ما تبقى من الارباح والبالغ ١،٧ بليون دولار الى الخارج .

ولكن هذا الرقم يبدو ضئيلا جدا بالمقارنة مع ارباح ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٠ فقد بلغ مجمل الفواتير عن هذه الفترة الذهبية للاحتكارات ٢٨،٤ بليون دولار . وقد دفع منها ٤،٨ بليون دولار كلفة العمليات و ١،٣ بليون دولار صافي الاستثمارات في الموجودات الثابتة ، و ٩،٤ بليون دولار مدفوعات للحكومات المحلية ، **بحيث بلغت قيمة الارباح الصافية التي اخرجتها الشركات من المنطقة ١٢،٨ بليون دولار .**

اي انها حققت في خلال ١٢ سنة من الارباح حوالي عشرة اضعاف ما حققته في خلال ٣٤ سنة !

ان ارباح الشركات النفطية اسطورية . والارباح في الشرق الاوسط اعلى بينما المخاطر اقل ، من اي مكان آخر . وهذا يعود الى كلفة الانتاج المنخفضة جدا في الشرق الاوسط . فمعدل كلفة صيانة الانتاج وتوسيعه في الشرق الاوسط هو ١٦ سنت للبرميل الواحد مقابل معدل مثل هذه الكلفة في فنزويلا مثلا والبالغ ٥١ سنت ، والكلفة في الولايات المتحدة البالغة ١،٧٣ سنت للبرميل الواحد وتجدر الاشارة ان الكلفة في الشرق الاوسط كانت تنخفض خلال السنوات بينما كانت ترتفع في فنزويلا وفي الولايات المتحدة .

واساس المحافظة على نظام التسعير الاحتكاري يكمن في البنية الاساسية لصناعة النفط الدولية ، الامركية والبريطانية . وناحية هامة من هذه البنية الاندماج الكامل في داخل كل شركة عملاقة ، لكافة مراحل هذه الصناعة : التنقيب انتاج النفط الخام ، التكرير ، النقل والتسويق . وقد تم الغاء المنافسة بين هذه الشركات السبع العملاقة باندماج هذه الشركات مع بعضها البعض في مراحل مختلفة من العملية الكاملة ، من الاستخراج حتى التسويق .

وحسب ارقام رسمية امركية فان هذه الشركات العملاقة السبع كانت سنة ١٩٤٩ تملك ٦٥ بالمائة من الاحتياطي الخام المقدر في العالم ، و ٩٢ بالمائة الاحتياطي خارج الولايات المتحدة والمكسيك والاتحاد السوفياتي ، وانها كانت تسيطر على ٨٨ بالمائة من النفط الخام المنتج خارج الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وعلى ٧٧ بالمائة من طاقة التكرير ، ايضا خارج الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . هذا بالاضافة الى كونها تسيطر مباشرة على ثلثي اسطول حاملات النفط ، وعلى كل خطوط الانابيب الرئيسية خارج الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

وتاريخيا لم يكن هناك سوق حرة للنفط الخام في الصناعة النفطية في العالم اذ بسبب تكثف واندماج الشركات الرئيسية كان يتم تحديد سعر النفط الخام بشكل اعتباطي . فقد كانت الشركات تستطيع ان تحدد سعرا بخسا جدا على النفط الخام في الشرق الاوسط وتحدد اسعارا عالية على منتوجاته المكررة . كما كانت تستطيع ان تجعل الناقلات وخطوط الانابيب تحدد اسعارا للنقل اعلى بكثير من الكلفة ... (!)

● انشاء منظمة اوبك كان الرد الجماعي الأول للمنتجين على تحكم الاحتكارات النفطية

● « المشاركة » طرحت كبديل عن تأميم ثروتنا النفطية

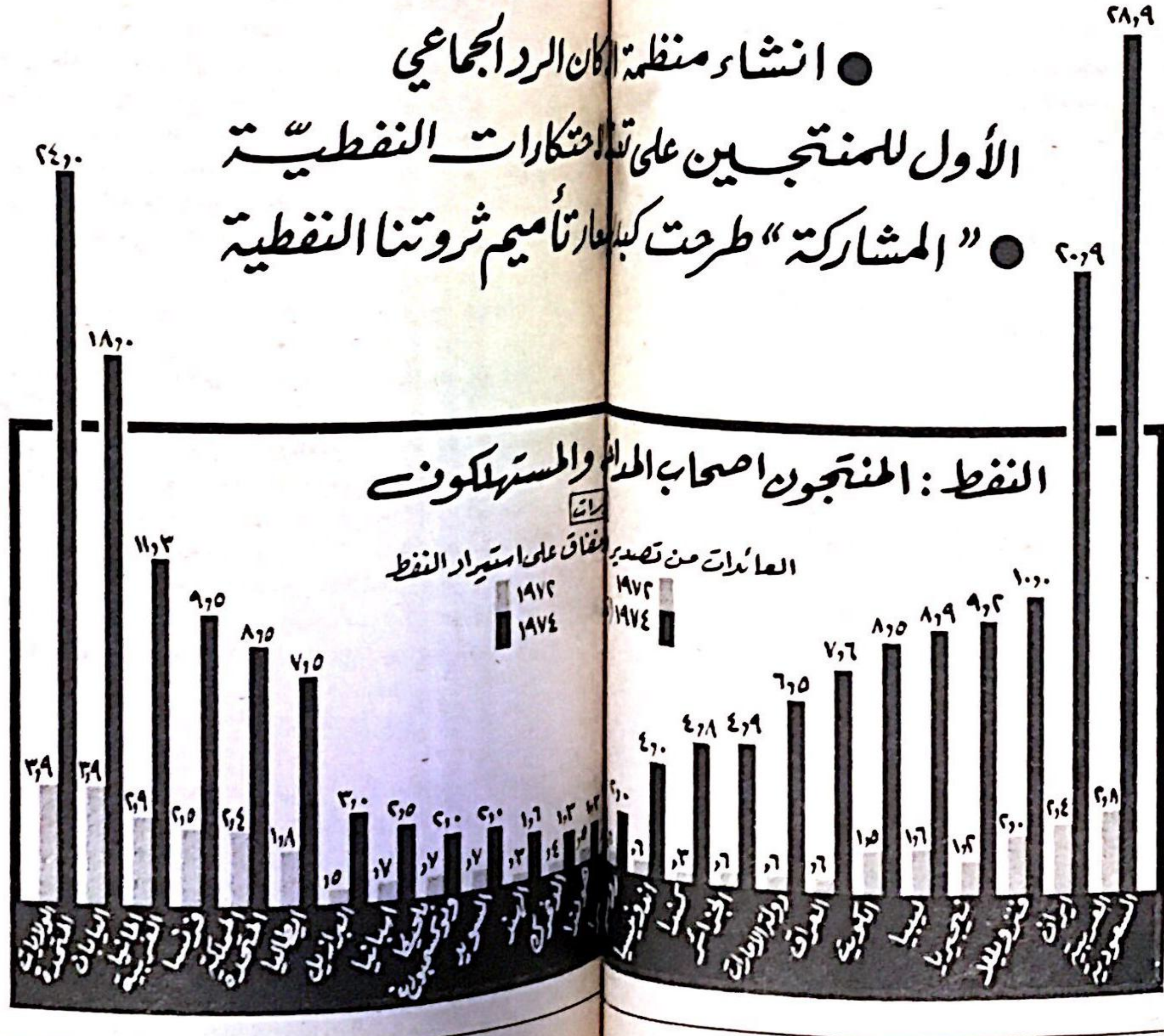

ان بنية صناعة النفط الدولية قد مكنتها من تعزيز سيطرتها على موارد نفط الشرق الاوسط الى درجة اكبر بكثير مما تمكنها منه اتفاقيات الامتياز التي عقدتها مع الحكومات المحلية في المنطقة . والارباح الخيالية لصناعة النفط الدولية التي تسيطر عليها الشركات العملاقة السبع الامركية والبريطانية ، تعود الى الفارق بين الكلفة المنخفضة انخفاضا غير معقولا ، لانتاج النفط في الشرق الاوسط (وفي فنزويلا بدرجة اقل) وبين بنية الاسعار المرتفعة ارتفاعا مصطنعا التي تحافظ عليها وتمونها هذه الصناعة بمساعدة الحكومة الامركية . ان هذه الارباح تستولي عليها الشركات وحدها تقريبا ، برغم انه مع بداية الخمسينات اصبحت هذه الاحتكارات النفطية تدفع حصة اكبر بكثير من ارباحها للحكومات او للعائلات الحاكمة في البلدان المنتجة في المنطقة .

اما ما يسمى باتفاقيات المشاركة في الارباح بين الشركات والبلدان المنتجة ، فقد كانت فنزويلا هي الرائدة فيها في سنة ١٩٤٨ . ومن ثم طبقت بين ارامكو والحكومة السعودية في سنة ١٩٥٠ . ولكن ما وراء اداة زيادة الاموال هذه ، كانت عملية توسيع الانتاج النفطي في الشرق الاوسط بعد الحرب ، خاصة وان اعادة بناء اوروبا واليابان في فترة ما بعد الحرب كانت تتطلب كميات لا مثيل لها من البترول لان اقتصاديات وطنية كاملة كانت في طور البناء مجددا ، وقد تحولت هذه الاقتصاديات من الاعتماد على الفحم الى الاعتماد على البترول على كل المستويات. فاوروبا الغربية تستورد اكثر من ٧٠ بالمائة من احتياجاتها النفطية من الاقطار العربية المنتجة بينما تستورد اليابان اكثر من ٨٥ بالمائة من احتياجاتها النفطية من النفط العربي . اما الولايات المتحدة نفسها فان استيراداتها من النفط تزيد وتنمو بسرعة ملحوظة وقد وصلت في سنة ١٩٧٣ الى استيراد ٢٠٠ مليون طن ، منها ٦٠ مليون طن من النفط العربي. وقد صدرت العربية السعودية نصف هذه الكمية. وبموجب اتفاقيات المدفوعات السابقة ازدادت نسبة عائدات حكومات البلدان العربية المنتجة بسرعة ملحوظة . ففي العربية السعودية انتجت ارامكو ٧،٨ ملايين برميل في سنة ١٩٤٤ ، الامر الذي اعطى للحكومة عائدات بقيمة ١،٧ مليون دولار. وفي سنة ١٩٤٩ انتجت ١٧٤ مليون برميل فحصلت العائلة المالكة السعودية على عائدات قدرها ٥٠ مليون دولار . ولكن وكما هو متوقع ، فان ارباح الشركة كانت تتزايد بنسب وبسرعة اكبر . فقد نمت ارباح ارامكو في هذه الفترة نفسها ـ ٥ سنوات ـ من ٢،٨ ملايين دولار في سنة ١٩٤٤ ، الى اكثر من ١٥٥ مليون دولار في سنة ١٩٤٩ . اما الشركة الانغلو ـ ايرانية فقد حققت ارباحا وصلت الى ٨٤ مليون دولار في سنة ١٩٥٠ مقابل ١٦ مليون دولار عن سنة ١٩٤٥ . وكان من الطبيعي ان ترغب الحكومات المحلية في تحصيل حصة اكبر من هذه الارباح .

ولكن النتيجة النهائية للترتيب الجديد آنذاك بالمشاركة في الارباح لم يخفض من ارباح الاحتكارات فما بين سنة ١٩٤٨ و ١٩٦٠ بلغت قيمة ارباح الشركات النفطية في الشرق الاوسط ١٢،٨ بلايين دولار ورغم ترتيب المشاركة في الارباح فان ما حصلت عليه الحكومات المحلية من عائدات وغيرها لم يتجاوز ٩،٤ بلايين دولار في خلال هذه الفترة نفسها . وفي سنة ١٩٦٠ كان نفط الشرق الاوسط يشكل ٦٨ بالمائة من احتياطي النفط الخام الثابت في « العالم الحر » ، ويشكل ايضا ٢٦ بالمائة من انتاج هذا العالم و ٧ بالمائة من طاقته التكريرية ولكن فقط ٥ بالمائة من مجمل الموجودات الثابتة لهذه الصناعة .

وقد انخفضت حصة شركات النفط من مجمل مدخول الصناعة ، وذلك من ٨١ بالمائة ، قبل سنة ١٩٤٨ ، الى ما معدله ٥٥ بالمائة في الفترة ما بين ١٩٥٥ و ١٩٦٠ . ولكن مجمل المدخول الذي يقوم على هذه المشاركة في الارباح ازداد في الواقع من ٧٨ بالمائة من صافي الموجودات في ١٩٤٨ ، الى ١٣٠ بالمائة في الفترة ما بين ١٩٥٨ و ١٩٦٠ . وبالنتيجة فرغم زيادة حصة البلدان المنتجة من الارباح فان الدخل الصافي للصناعة النفطية ازداد . ويعود هذا الى زيادة الانتاج النفطي ٥ اضعاف ما كان عليه في السابق ، وانخفاض كلفة انتاج البرميل الواحد الى النصف تقريبا .

ان الصناعة النفطية وفي نواحي عديدة ايضا الاقتصاديات السياسية للولايات المتحدة وغيرها من البلدان الراسمالية الرئيسية ، تحول في الواقع من سهولة الوصول ورخص الموارد الطبيعية للبلدان النامية في العالم الثالث .

واذا كانت الخمسينات سنوات الارباح الخيالية للشركات الاحتكارية في الشرق الاوسط ، فانها شهدت ايضا بروز عدد من التحديات الجدية للسلطة الاقتصادية والسياسية للشركات الاحتكارية ، وللحكومات التي تسندها. واستعادة تجربة محمد مصدق عندما امم النفط في ايران ، تظهر ان تلك القوة للشركات على حكومات الشرق الاوسط كانت كافية لسحق تحدي مصدق . ولكن الامر تطلب القوة المشتركة للولايات المتحدة وبريطانيا لاعادة الاستقرار الى الوضع ، الا ان الضغوط الشعبية التي مثلها مصدق ادت الى تعديلات في الامتيازات ثبتت اهميتها في الحقبة التالية . لقد كانت حركة المناضل الوطني مصدق نذيرا بما هو لا بد قادم . وكان نجاح الامبريالية في سحق حركته آخر انتصار كبير للشركات الاحتكارية النفطية في المنطقة ، وبداية النهاية في الوقت نفسه .

ان الاهمية الحيوية للنفط وللصناعة النفطية كمصدر للدخل بالنسبة للعالم الغربي الراسمالي تجعل من الصراعات السياسية بين البلدان الغربية هذه وشعوب الشرق الاوسط اكثر وضوحا . وفي اقل من عشر سنوات لجأت الحكومات الغربية في مناسبتين الى التدخل العسكري على نطاق واسع في الشرق الاوسط لحماية مصالحها الامبريالية . الاولى في سنة ١٩٥٦ ـ العدوان الثلاثي على مصر الفرنسي ـ البريطاني ـ الاسرائيلي ، اثر تاميم قناة السويس . والثانية كانت التدخل البريطاني والامركي في كل من الاردن ولبنان في سنة ١٩٥٨ اثر الانقلاب الذي اطاح بالنظام الملكي في العراق . بالطبع لم يكن النفط القضية الرئيسية او حافز التدخلات الرئيسي الوحيد ، ولكن ما من شك ان ارادة السيطرة الامبريالية على الموارد النفطية العربية وصيانتها كانت في كلتا الحالتين قضية اساسية . وفشل التدخل العسكري الاول في اجهاض قرار تاميم القنال وفي اعادة السيطرة الاستعمارية هناك . ولكن الثاني نجح على المدى القصير . فقد كان التدخل العسكري في لبنان والاردن يستهدف منه التحذير لنظام حكم قاسم بان هذا الانزال يمكن ان يكون تمهيدا لتدخل في العراق فيما لو اقدم على التحرك ضد الصناعة النفطية في العراق. ولكن التهديد ذاك كان تاثيره قصير الاجل . ففي سنة ١٩٦١ اصدر قاسم قانون